كلمات التحرير

عيد جديد للفلاح

فى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعى الذى اعتبر أعظم يوم مر بتاريخ المشتغلين بالزراعة فى هذه البلاد ، وهو عيد الفلاح الصغير والعامل الزراعى الأجير ، كما اعتبر عيدا يجب الاحتفال به إذا لمسنا بعض فوائده التى عادت وستعود على الفلاحين عامة وعلى المجتمع المصرى من وراء صدوره .

فلقد عاشت مصر خلال القرن الماضى تحت سيطرة ألفى مالك من أعداء تقدمها وتحسين حال ساكنيها ، وهؤلاء الأعداء قوى سلطانهم فى نواحى نشاط البلد الاقتصادية والثقافية والسياسية لتملكهم أهم مصدر من مصادر الرزق للمشتغلين بالزراعة وهى الأرض الزراعية ، وتركزت سياستهم الزراعية فى ظلم الفلاح سواء أكان مستأجراً أم عاملا زراعيا ، أما بالنسبة للمستأجرين فقد كانت الإيجارات ترتفع كلما زاد إنتاج الأرض عما فرضه المالك من الإيجار ، أما من ناحية العامل الزراعى فقد تفنن الملاك فى الطرق التى يحصلون بها على عمله بأقل أجر ممكن خصوصا أن الفرصة كانت سانحة أمام الملاك لكثرة العمال الزراعيين الذين لا يجدون عملا أغلب أيام السنة ، ولقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك أن تضاعفت ثروات كبار الملاك الزراعيين من الأرض فتركوا جانبا الصناعة والتجارة والتعدين وهبط دخل الفلاحين مستأجرين وعمالا ولم يجدوا أبوابا أخرى للكسب ، فظلوا أسرى للملاك لا يجدون للتخلص منهم فكاكا .

ولا ريب أن فى تحديد الملكية وتوزيع الأراضى على الفلاحين فائدة عاجلة واضحة هى توفير العمل للزراع وإيجاد وسيلة شريفة يعيش منها الفلاح وأسرته

ولا يمكن انكار أن تثبيت وسيلة للرزق لأكثر من نصف مليون نفس وهم الذين وزعت وستوزع عليهم الأراضى القابلة للتوزيع له أكبر الفوائد من الناحية الإنتاجية، لأن هؤلاء الفلاحين سيبذلون أقصى جهودهم لزيادة غلة أراضيهم ، لاعتقادهم أن إنتاجها سيعود عليهم مباشرة ولا يذهب الجزء الأكبر من جهودهم إلى الملاك كما كان الحال فى الماضى . ومع أن اختيار الملاك الجدد قد وقع على المستأجرين السابقين للأرض إلا أنه شتان بين عمل مستأجر يمكن للاقطاعيين السابقين أن يأخذوا جهده وثمرة عمله ويجازونه على كدحه طول العام بالطرد من الأرض ، وبين مالك مطمئن على مستقبله يرى أن حياته قد ارتبطت بأرضه ، وأن معيشته قابلة للتقدم المطرد إذا تحسنت محاصيله وحيوانه ، وقد ثبت من إحصاءات ما بعد الثورة أن الأراضى الموزعة زاد إنتاجها ، وأن المنتفعين من الملاك الجدد قد ارتفع دخلهم ارتفاعا يملأ النفوس أملا فى المستقبل ويخرس ألسنة أصحاب الشائعات من الإقطاعيين وبطانتهم .

ورغم أن عدد الفلاحين الذين وزعت وستوزع عليهم الأراضى محدود إذا قورن بالعدد الكبير الذى يشتغل فعلا بالزراعة إلا أن القانون قضى على أكبر مشاكل الريف حين قضى على الجشع فى تحديد الإيجار للأراضى الزراعية، وقضى على التعسف فى تحديد الفئة الإيجارية ، ومحا عار التعاقد الشفهى ، وأوجد نظاما عادلا مستقرا بين المالك والمستأجر ، وإذا علم أن ٦٠ ٪ من الأراضى الزراعية تستغل بطريق الإيجار وكانت هذه النسبة تصل إلى ١٠٠ ٪ فى المناطق التى كانت توجد بها تفاتيش الملك السابق أو الأمراء السابقين أو كبار الملاك أو وزارة الأوقاف، فقد كان جمهور سكان القرى لا يملك شيئاً ، وإذا أجلنا النظر فى منطقة من مناطق أحد كبار الإقطاعيين ظهر ذلك الأثر البالغ فى تحسين أحوال هذه المجموعة الضخمة من مستأجرى الأراضى الزراعية الذين زاد دخلهم وسيوجهون الفائض لديهم فى تحسين معيشتهم وسيضمن استقرارهم فى الأرض العناية بها وزيادة خصوبتها .

ولا شك أن الفلاح بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى شعر بأنه آدمى له من الحقوق الطبيعية ما يعتز به ، وما يرفع من شأنه فيعمل فى محيط المجتمع على رفع شأنه واطراد عزته واستكفائه .

ولم يكن الفلاح المصرى تحت ظل الاقطاع حرا فى استخدام فطرته ، لأن الاقطاعى كان يفرض على الفلاح رأيه فيحدد له الأرض التى سيزرعها ويحدد إيجارها والمحاصيل التى ينتجها والوقت الذى يجنى فيه المحصول، وكان الفلاح لا يسعه إلا الخضوع للمالك لشدة التنافس على الأرض المعروضة للإيجار ، فلم يكن حرا فى اختيار المحاصيل ولا بيعها ، بل لم يكن آمنا على نفسه وعلى أولاده ،وكانت تحز فى نفسه النهاية المفجعة التى سيترك بها الحياة مخلفا وراءه زوجته وأولاده دون مأوى أو مأكل ، بل دون استقرار أو اطمئنان إلى العيش .

وقد حررت الثورة الفلاح بتحديد الملكية ونشر أسس العدالة فى الإيجار ، وعادت له حريته المسلوبة وأصبحت أمامه الفرصة واسعة لتنويع إنتاجه والنهوض به .

ويكفى ما لقانون الاصلاح الزراعى من أثر بالغ فى نفس الفلاح ، فقد أحس بقيمته فى الوجود ، وعرف أن وجوده فى الحياة له أثر نافع ، وأن عمله وكده وشقاءه صادف من يقدره ويعمل على أنصافه ، وأنه قد مضت عليه قرون عانى فيها أبلغ أنواع الظلم وشرب وحده أمر الكئوس مذاقا وأشدها ألما ، فالمالك يظلمه ، والحاكم يطرده ، وجاره يسلبه ، وعائلته تلومه على تقصيره وفقره ، فعاش شاعرا بأن الجماعة ليست فى حاجة إليه ، وأنه يجب عليه أن يذوق وحده مرارة الوحدة الإنسانية غير آمل فى عدالة أو انصاف ، وظل كذلك حتى تداركته الثورة بقانون الإصلاح الزراعى بعد ٤٧ يوما من قيامها ، ولولا رسوخ الإيمان بحق الفلاح والعامل الفقير الكادح فى نفوس رجال الثورة ما صدر هذا القانون بهذه السرعة التى جعلته يشعر بأن هناك من يحنو عليه ويعرف آلامه ويكافح للأخذ بيده ورفع بشأنه .

فالثورة أرادت أن يشعر الفلاح بأنه طليق فى الأرض يمكنه أن يعمل فيها حرا ويبذل جهده حيث يشاء ، وأرادت أن يشعر بأنه ليس أسيرا لأحد من الملاك ، وأن عزته وكرامته متصلة بنشاطه وجده وفلاحه .

وأرادت أن يستفيد الفلاح من همته ونشاطه وعمله ، فأنقذته من تحكم الوسطاء المستغلين ، وأرادت أن يشعر بوجوده ويتمتع بإنسانيته ويسترد كرامته ، فيصبح حصنا للوطن ، وسلاحا قويا ضد أعدائه يشعر بأنه قد آن الأوان لكى يعيش سعيدا محوطا بأسباب الرخاء .

دكتور كمال السيد الخطاب